الأساليب المستقبلية: هناك أساليب يستخدمها صناع السياسة العامة، يمكن التطرق إليها في الآتي:

أولا: الدراسات المستقبلية(*): قد أضاف المستقبليون رؤية ومعرفة جديدتين ومشوقتين إلى ممارسة صنع السياسة العامة، وقد احدث نادي روما مثلا تغيرا مثيرا في طريقة تفكيرنا حول التنمية المستدامة. وغيرت الدراسات التي اعتمدت على السيناريوهات حول نتائج التغيرات الديمغرافية، وحول المترتبات على التكنولوجيات الجديدة، الجدل السياسي حول مستقبل الأمم والجماعات والعلاقات الدولية. إن هذا الاختراق نحو استنتاجات ذات التوجه مستقبلي في السياسة العامة، وفي النقاش السياسي، كان محدود الأفق والمدلول رغم كونه في الوقت ذاته جوهريا. وتشابه مميزات الممارسة اليومية لصنع السياسة العامة صنع السياسات في الخمسينيات والستينيات، أكثر مما تشابه الطريقة الموجهة نحو المستقبل و التي يأمل المستقبليون أن يبلغوها[1]. ويساهم المستقبليون في صنع السياسة العامة بثلاثة طرق مختلفة:[2]

(*)–يمكن تعريف الدراسات المستقبلية: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"، وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا. وليد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية"، **مجلة التسامح الكترونية.**

(1)– صباح صديق الدملوجي، مترجما، **دمج الدراسات المستقبلية في وضع السياسة العامة**، في: **الاستشراف والابتكار والإستراتيجية نحو مستقبل أكثر حكمة**، مجموعة بحوث ألقيت في الاجتماع السنوي لجمعية مستقبل العالم لسنة 2005، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة ص.379.

(2)– **المرجع نفسه**، ص ص.381– 383.

1- يوفر المستقبليون المعطيات والمعلومات حول المستقبليات الممكنة والمتوقعة، مثلا: ضمنة منطقة أو قطاع معين أو حول التطويرات ضمن منطقة معينة. وبهذا يوفر المستقبليون المعرفة لصناع السياسة، فهم ينتجون حقائق وأرقاما حول المستقبليات الممكنة التي لا يمكن توفيرها من دونهم. ويدعوا المستقبليون هذا بالتنبؤ، مثل الاستخدامات المستقبلية الممكنة للطاقة في أوروبا، أو حجم التعبئة في هولندا.

2- استطاعة المستقبليين إضافة قيمة إلى عملية صنع القرار السياسي، من خلال تنظيم تفكير تخيلي في تدخلات المجموعات الكبيرة مثلا، والمساعدة في خلق الطاقة للتغيير والإحساس بان هناك حاجة ملحة. ويستطيع المستقبليون مساعدة صانعي السياسة في خلق سيناريوهات أو تخيلات لمستقبل أفضل أو ممكن مع أصحاب المصالح والمواطنين، وسيخلقون من خلال هذه العملية طموحات تشجع الناس على التحرك.

3- يستطيع المستقبليون مساعدة صناع السياسة في عملية إدارة أجندة السياسة. فالأجندة السياسية من خلال تعريفها مزدحمة، وهكذا نجد تيارات لا تنتهي من القضايا تتنافس لكي تنال انتباه السياسيين وصناع السياسة. ويحاول السياسيون من خلال إدارة الأجندة الانتباه نحو قضايا معينة، ويمكن الدراسات المستقبلية المساهمة في ذلك.

1- تقنية السيناريوهات: تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر إستعمالا في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات، كالقول مثلا تتجه الدولة في العالم العربي نحو التكامل، أو

التفكك؟ لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية إحتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر [3]، إنطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين، أما من حيث أنواع وأصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:[4]

– السيناريو الإتجاهي أو الخطي: وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم إستمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي **Projection Linéaire** لإتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

– الإتجاه الإصلاحي (التفاؤلي): على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة. وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في إتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

– السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يتم الإعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي

---

(3)- A.Sergiev.**La Prévision en Politique** .(URSS: Edition du Progrés.1978).p.78.

(4)– حسين بوقارة،" الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، 21، (جوان 2004) ص.ص 194–195.

للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والإتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الإعتبار المتغيرات القليلة الإحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا.

وبالتالي فالسيناريو يسعى إلى إستعراض كل الإحتمالات والتنبؤ بما بما سيترتب على كل إحتمال، وتتم عملية السيناريو وفق الخطوات التالية:[2]

– تحديد الظاهرة، موضوع الدراسة، وجمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بها.

– تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في الرحلة الأولى، وفي هذه المرحلة تحدد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة وترتب وفقا لأهميتها إلى متغيرات رئيسية ومتغيرات ثانوية، هنا يجب الأخذ بعين الإعتبار إحتمال ظهور متغيرات إستثنائية أو فجائية والتي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة، ولذلك ففي هذه المرحلة يتم الفصل في إتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل (إتجاه خطي، إتجاه إصلاحي، إتجاه تحولي أو راديكالي).

– التداعيات: وتعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات إستنادا إلى قاعدة إذا –فإن. كذلك ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض، حيث أن كل تداع سيترك أثاره على غيره، ومن هنا لا بد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها في القطاعات المختلفة في المستقبل.

---

[2]– وليد عبد الحي، **مدخل إلى تحليل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** ، ط1،(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002). ص ص .119–120.

ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالي حول موضوع السياسة العامة التشغيلية في الجزائر، كموضوع الدراسة ونربطه بالمتغيرات أو المؤشرات التالية: أسعار البترول، النمو السكاني، مدخلات سوق العمل الإستقرار السياسي الداخلي، والإستقرار في العلاقات الدولية.

نضع سنة 2010 كسنة الأساس، وسنة 2030 كسنة الاستشراف. وبالتالي نتنبأ حول الزيادة السكانية، أسعار المحروقات، معدل إستقرار النظام السياسي، النمو الإقتصادي.

ومن ثم نصيغ السيناريوهات على أساس الإتجاهات المستقبلية التالية:

– السيناريو الإتجاهي أو الخطي (بقاء نسبة البطالة ثابتة): وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار بقاء الوضع الحالي على تطور الظاهرة البطالة في المستقبل، وهذا يستلزم بقاء أسعار النفط ثابتة، التحكم في النسبة النمو السكاني، إستقرار داخلي وإستقرار في العلاقات الدولية، نسبة النمو الإقتصادي تبقى مرتفعة، حيث نلاحظ هناك علاقة وتداعيات كل متغير على الأخر، فمتغير إستقرار الدولي يؤثر على أسعار النفط التي بدورها تؤثر على الإستثمار الداخلي للدولة خاصة في الدول الريعية (حالة الدول العربية) فصانع القرار لا بد عليه مراعات جميع الظروف والتداعيات المتغيرات.

– الإتجاه الإصلاحي: هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، فإذا إرتفعت أسعار المحروقات في السوق العالمية، فإن ذلك يوفر موارد مالية كافية من أجل إطلاق مشاريع تنموية، مما يسمح بتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، ويحافظ على الإستقرار السياسي الداخلي.

– السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يتم الإعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، فإذا إنخفضت أسعار المحروقات دون 30 دولار للبرميل، فإنه يؤدي إلى نقص الإستثمارات، مما ينتج عنه زيادة البطالة.

عدم التحكم في نمو السكاني يؤدي إلى اكتظاظ السكاني، وهنا يجد صانع القرار نفسه عاجزا عن توفير الموارد اللازمة لتلبية مطالب المجتمع مما يؤدي إلى نقص شرعية النظام السياسي وينتج عن عدم استقرار الدولة. وتبرز أهمية بناء السيناريوهات: [1]

– تنبيه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن إختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر، مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا إقتضت الضرورة ذلك، كما أنها تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين.

– قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة صانع القرار في التخطيط أو التقويم لعمل ما، وفك إرتباطه بالماضي.

إن صياغة السيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة، لكي يتم تحديد تداعيات المترتبة عن كل سيناريو من السيناريوهات.

2– تقنية دلفي: سميت هذه التقنية بهذا الاسم نسبة إلى معبد يوناني قديم هو معبد دلفي (Delphi) الذي كان الكهان ورجال الدين والعرافون يمارسون فيه محاولتهم استشراف المستقبل ولقد استعملت هذه التقنية بكثرة من طرف المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية،[5] وذلك لمجموعة من الاعتبارات منها قوة وتطور

---

[1]– وليد عبد الحي، **المرجع سبق ذكره**، ص.122.

(5) - A.Sergiev. La Prévision en Politique, **Op.Cit**.p79.

وسائل الاتصال الأمريكية مما يسهل عملية الاعتماد على أكبر عدد من المختصين في مختلف مراكز البحث والجامعات الأمريكية، ثم توفر العدد الكافي من الخبراء والإمكانيات الكفيلة بتحقيق هذه التقنية ،ويسعى الأمريكيون من خلال استعمال هذه التقنية إلى استخراج وتحديد أقوى الاحتمالات والتوقعات من الآراء المتباينة حول موضوع معين في الشؤون الداخلية والخارجية.[6]

و تستند تقنية دلفي كما يرى **هلمر** إلى استخراج أقوى التوقعات المتضاربة حول موضوع ما ،وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات [7]، ونرى أن خطوات العمل في تقنية دلفي يمكن تطويرها بإستخدام تقنيات مساعدة تضبط بعض نتائجها أو تسهل الربط بين أبعاد الظاهرة التي ندرسها ،مثل:دولاب المستقبل ،تقنية التفتيت، تقنية التأثير المتبادل، تقنية متغير قليل الحدوث عظيم التأثير.

أما **مراحل تطبيق تقنية دلفي** في عملية التخطيط السياسة العامة، فتتمثل في الأتي: [8]

- تحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة.

- التركيز على اختيار نخبة من المختصين في كل قطاع مما حددناه في الخطوة الأولى، ويوكل لكل منهم معالجة ما يقع في دائرة اختصاصه ،ويشترط أن يكون لدى هؤلاء معرفة ودراية بالجانبين النظري والعملي للموضوع، ففي الجانب النظري يقتضي الأمر الإلمام بالنظريات العامة، والمسلمات والفرضيات وحتى

---

(6)- عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومات. **المرجع سبق ذكره**، ص226.

(7)- وليد عبد الحي، "تطوير استخدام تقنية دلفي للدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية والإقليمية"، **مجلة دراسات مستقبلية**، 01،(يوليو 1996):40.

(8)- أحمد بدر، **أسلوب دلفي كمنهج حديث في بحوث المكتبات والمعلومات** .(الرياض : مكتبة الإدار ة، 2004)، ص.39.

البحوث العلمية التي يمكن أن تفسر ديناميكية التطور للظاهرة ، أما بالنسبة للجانب العملي ،فيقتضي الأمر توفرهم على بيانات والإحصائيات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة.

– التحديد الإطار الزمني للظاهرة المراد استشرافها (الزمن المباشر، القريب المتوسط، البعيد غير المنظور).

– توجيه سلسلة من الاستبيانات تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بالموضوع المختار وبالاحتمالات المختلفة لتطوره في المستقبل وأسئلة أخرى متعلقة بالأسباب وتحديد العلاقة بين الظواهر المختلفة التي تكمن وراء حدوث كل احتمال.

– تكييف النتائج لكل خبير استنادا إلى إجابات الخبراء الآخرين في القطاعات الأخرى ،ثم حساب الأجوبة واستخراج النسبة الوسيطة منها، وهي التي تمثل أقوى التوقعات[9]، وقد سهل الحاسب إنجاز العمل من خلال هذه التقنية، حيث يتم إفراز أراء الخبراء في الحاسب الذي يكون متصلا بالحاسب مركزي يقوم بإجراء التفاعل بين النتائج المحصلة من كل حاسب على حدى وهو ما عرف في بعض الكتابات باسم مؤتمر دلفي(Delphi Conférence)، غير أن بعض الباحثين يستخدم تعبير مؤتمر الحاسب (Computer Conférence)[10].

ولكي نوضح بشكل تطبيقي هذه التقنية سنأخذ المثال التالي: فلو أردنا أن نخطط سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في العالم العربي في عام 2025، استنادا إلى الفترة الأساس 2011. ولابد من تحديد المتغير التالي:

– الأوضاع الديمغرافية في العالم العربي.

---

(9)– وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

(10)– عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق ، ص 227.

- أسعار المحروقات.

- النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- مدخلات سوق العمل (مخرجات الجامعات، التكوين المهني، التسرب المدرسي).

- الاستقرار السياسي في الدول العربية.

- الوضع الزراعي والصناعي في العالم العربي.

أ -حيث نقوم بترتيب القطاعات الستة السابقة الذكر طبقا لمدى معرفة الخبير بكل قطاع، أي أن يرتب الخبير القطاعات حسب مقدرته العلمية في هذه القطاعات، بحيث يضع القطاع الذي يعرف فيه أكثر من القطاعات الأخرى في البداية ثم الذي يليه في درجة المعرفة وهكذا حتى القطاع 06، الذي يفترض أن الخبير محدود المعرفة فيه قياسا لمعرفته في القطاعات الأخرى.

ب- الإجابة عن عدد من الأسئلة كما هو موضح في الجدول التالي:

التطور المحتمل	**السنة**	**مدى التقديرات بعد ثلاثة إحتمالات لكل خبير**	**لماذا سيحدث التطور مبكرا**	**لماذا سيحدث التطور متأخرا**	**السنة التي سيحدث فيها التطور بإحتمال 90%**
أ					
ب					
ج					

د					
ه					
و					

الجدول التالي يضم مايلي:

– خانة التطور المحتمل: حيث نضع التطور المحتمل، لكل قطاع من القطاعات الستة التي اخترناها، أي نضع تطورا محتملا للقطاع الديمغرافي ولقد عبرت عنهم (أ، ب، ج،...).

– أما الخانة الثانية فهي لتحديد السنة التي يعتقد الخبير بأن التطور المحتمل المشار له في الخانة الأولى سيحدث فيها.

– الخانة الثالثة: تتطلب من الخبراء جميعا إعطاء ثلاث سنوات محتملة لوقوع التطور، كأن يقول لنا بأن النمو الديمغرافي في العالم العربي سيصل إلى 700مليون نسمة مثلا سنة 2013أو 2014 أو 2020.

ومن خلال هذه السنوات نحدد أقرب سنة وردت في التقديرات وأبعد سنة، كأن نجد أقرب توقع كان عام 2013، وأبعد توقع كان 2020.

– الخانة الرابعة: الحدوث المبكر: وفي هذا الجانب نطلب من الخبير أن يحدد لنا الأسباب التي إن وجدت قد تجعل التطور يحدث في فترة مبكرة.

– الخانة الخامسة: وفيها نفس المطلب الوارد في الخانة السابقة مع فارق أن هذه تدور حول الأسباب التي إن وجدت قد تؤخر وقوع التطور.

– الخانة السادسة: نطلب من كل خبير أن يحدد لنا سنة واحدة يعتقد بأن التطور سيحدث فيها بنسبة إحتمال 90%.

كما أن لكل قطاع تأثيره على القطاعات الأخرى، ويصبح من الضروري تحديد الأثر الذي سيحدثه كل قطاع لو حدث في فترة أبكر من تلك المتوقعة، فالظاهرة السياسية هي حصيلة تفاعل بين معطيات عديدة ومن هنا لابد من تفتيت هذه الظاهرة إلى جزئياتها وطرح كل جزئية على الخبير بها.

3- تقنية التنبؤ: يعرف التنبؤ بأنه جمع الحقائق والمعلومات التي تكون لها مصداقية لتحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة ،ويقوم على الفكرة السائدة هو أن الواقعة – أ- ستحدث في الزمن – ب–ولكن القدرة على إصدار مثل هذا الحكم مرهون بتوفير الظروف التمهيدية للتنبؤ (InitialConditions) أي توفير قدر من كاف من المعطيات التي تضع أساسا للتنبؤ.[11]

وتساعدنا تقنية التنبؤ في تقديم التوصيات التي تناصر بدائل السياسة على بعضها البعض خلال مرحلة رسم وصنع السياسة، كما يساعدنا التنبؤ في تحليل الكلفة والفاعلية بعد تنفيذ السياسات العامة وخلال مرحلتي تقويمها وتحليلها.

وهذا يعني أن عملية التخطيط تستلزم توظيف المعلومات والحقائق التي تتنبأ بأن هذه السياسة إذا ما تم اعتمادها فسيترتب عليها النتائج التالية، وهذا هو الدور التنبؤ في التحليل الذي يسبق الفعل أو صنع السياسة العامة، ويتم توظيف التنبؤات عادة من قبل المناصرين والمنتفعين عما سينجم عنها كما يوظفها صناع السياسة العامة لمعرفة ما سيقع من أضرار أو سلبيات عند تطبيقها، وبعد دراسة الآثار المترتبة على كل من هذه البدائل استنادا إلى عدد من الفرضيات، يتم اختيار البديل

---

(11)- وليد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص.59.

الأفضل من وجهة نظر هيئة صنع القرار السياسي، وهكذا تكون القرارات السياسية في معظمها قرارات مبنية على شكل من التنبؤ.[12]

وحيث أن أغلب الظواهر السياسية مترابطة مع بعضها أو مع غيرها من الظواهر من خارج الحقل السياسي، أدخلت الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية مصطلح التنبؤ الترابطي الذي يعني سلسلة من التنبؤات المشروطة المترابطة مع بعضها البعض، وفي هذه الحالة تكون المعادلة على النحو التالي: سيحدث أ،إذا حدث ب، ولكن **ب** سيحدث إذا حدث **ج**، و**ج** مشروط حدوثه بحدوث **د**...إلخ.

ولو أردنا نقل ذلك إلى الواقع السياسي من خلال مثال تبسيطي، نقول:

- نسبة البطالة ستنخفض في الجزائر **إذا** ارتفعت نسبة الاستثمارات.

- ترتفع نسبة الاستثمارات **إذا** ارتفعت نسبة المحروقات في السوق الدولية.

- يرتفع سعر المحروقات في السوق الدولي **إذا** تزايدت الضغوط الدولية على إيران.

وهكذا يمكن الربط بين انخفاض البطالة في الجزائر(أول سلسلة) وبين الضغوط الدولية على إيران (أخر سلسلة).

أما المستقبل الذي ينتهي إليه التنبؤ أو المراد تصويره وصياغته باعتماد السياسات العامة المبحوثة فلا يخرج عن أحد الأنواع الثلاثة التالية:[13]

- المستقبل البديل(Potential Future) المحتمل تحقيقه: ويعبر عن الحالة البديلة الممكن تحقيقها، أو التي ينبغي أن تكون (What Might be).

---

(12)- عامر خضير الكبيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص223.

(13)- **المرجع نفسه**، ص ص224-225.

– المستقبل المحتمل (Plausible) والمتوقع استمراره نظريا وفقا لعلاقات السبب والنتيجة What Will Be".

– المستقبل العقائدي (Normative Future): وهو الذي يقلل التباين بين الأول والثاني، والذي يجب أن يكون (What should be).

ومثلما تتعدد طرائق التنبؤ فإن أدواته وتقنياته هي الأخرى تتعدد وتتنوع تبعا لذلك. والجدول أدناه يوضح التنبؤ وقواعده وتقنياته ونتائجه.

طرق التنبؤ	القاعدة	التقنيات	النتائج
التحليل المبني على المعلومات الحالية	إستمرار الواقع	– تحليل السلاسل الزمنية، Time series. – تقنية الخيط الأسود Black Thread. – الكارثةCatastrophe	– الإسقاط: تقدير المستقبل في ضوء المعلومات الحالية
– التحليل النظري أو السببي	– النظرية – البديهة – الفرضية	– الخرائط Mapping – تحليل المسار Path Analysis. – البرمجة الخطية Liner Programming. – تحليل الإنحدار Regression.	– التنبؤ والتكهن بحصول شئ نسبة لأخر أو بسببه

		– تحليل الترابط Correlation	
– التحليل الحدسي	الإجتهاد	– أسلوب دلفاي. – تحليل الأثر Cross Impact. – الملائمة Feasibility.	– التخميني، الظني.